ولم يبع في الزيلعي يحرم ان يبيع منهم ما يقوّيهم على الحرب كحديد وعبيد
وخيل ولا يحملها اليهم ولو بعد صلح لانه بعد الصلح يرجى عن ذلك فيعود بالمضرة
وفي الطعام والثياب يجوز استحسانا ولا يقتل من استجار وحرق ولو فاسقا
او اعمى او قاربا او صبيا او عبدا اذن لهم في القتال باي لغة كان الامان
وان كانوا لا يعرفونها بعد معونة المسلمين ذلك بشرط سماعهم وكان في المسلم منعة
امان لو كان بالبعد منهم ويصح بالصريح كامنت اولا بأس عليكم وبالكناية كتعال
اذا ظننته امان وبالاشارة بالاصبع الى السما ولو نادى المشرك بالامان
صح لو متمنعا وصح طلبه لذمي ربه لا لاصلي وبدخل في الاولاد اولاد البنات
لا اولاد البنات ولو غار عليهم عسكر آخر ثم بعد القسمة علموا بالامان فعلى
القاتل الدية وعلى الواطئ المهر ولو ابى مسلم تعالا به وترد النساء والعيال
الى اهلها بعد ثلاث حيض وبنقض امام الامان لو بقاؤه شرا وبمهادنة
بلا مصلحة يؤدب وبطل امان ذمي الا اذا اعده به مسلم شمني و اسير
وتاجر وصبي وعبد محجور عن القتال وصح بعهد امان العسكر
وفي الخانية خدمة المسلم مولاه الحربي امان له ومجنون ومحبوس مسلم دارنا
البينا لانهم لا يملكون القتال بالمغنم وقسمته في المغرب
الغنيمة ما نيل منهم من الكفار بجنوة والحرب قائمة فتخمس وبالبناء للفاعل والفتح
ما نيل منهم بعد خراج وهو لكافة المسلمين اذا فتح الامام بلدة صلحا جرى على
موجبه والا رقيق من الامرا وارضها بقي تملوكة لهم ولو فتحها عنوة
بالفتح اي قهرا قسمها بين الجيش ان شا او اقرها عليها بجزية
على رؤسهم وخراج على اراضيهم والاول اولى عند حاجة الغانمين واخرجهم
منها واقرارها لهم اعز لهم و وضع عليهم الخراج والجزية لو كانوا اقارا
فلو مسلمين وضع العشر لا غير وقتل الاسارى ان شا ان لم يسلموا او استرقهم
او تركهم احرارا ذمة لنا لا مشركي العرب والمرتدين كما سيجي وحرم منهم اكل
اطلاقهم مجانا ولو بعد اسلامهم ابن كمال لتعلق حق الغانمين وجوزه الشافعي لتعلق
تقا فانا قلنا بعد ما افاء آية قلنا نسخ بقوله تقا افتلوهم حيث وجدتموهم شرح
مجمع وحرم ذراريهم بعد تمام الحرب اما قبله فيجوز بالمال لا بالاسر المسلم
درر وصدر شريعة وقالا يجوز وهو ظاهر الروايتين عن الامام شمني والفتوى
انه لا يفادى بنسا وصبيان وخيل وسلاح الا لضرورة ولا باسير مسلم عسلم
اسيرو الا اذا امن على اسلامه وحرم رد هم الى دارهم ثابت في نسخ الشرح
تقا للدرر دون الملتقى بقا لان الكمال للعلم به من منع المتن بالواو وحرم
عقد ابن رشق نفلا الى دارنا فتنبح وعرق بعده اذ لا يعود بالدلالة ارتهما

الا بقطع يده ورجله من خلاف

كما

كما خرق السلاح وامتعة تغنم نفلا وما لا يحرق منها كحديد يدفن بموضع
خفي ويكسر اوانيهم ونوافذ ادمانهم متاعا يطيق حملهم ويترك صبيان ونساء
منهم تقي اخراجها يا رض حرب حتى يجوعوا جوعا وعطشا للتمنين عن قتلهم
ولا يحل لنا بقائهم وحرا المسلمون حيتا وعقربا في ديارهم تمذاي في دار
الحرب بنوعون ذئب العقرب وابناء الحية وظاهر المضر وعنا بلا قتل
ابقا المسل تا نزخابينه وفيها مات لسلمات تمذ واهل الحرب بجاهم عون
الصوات يحرقن بالنار ولا تقتسم غنيمة الا اذا فسم عن اجتاد الحاجة
الغزاة فتبيع او للادراع فتجعل اذا لم يكن للامام حمولة فان ابوا هل يجبرهم بالاجر
المثل د وايتان فاذا انفذوا فان بحال لو قسمها قد وكل على حمله فتسم بينهم
والا فهو ما سنق نقله وبني حكم ولم تبع الغنيمة قبلها للامام ولا لغيره
يعني المتمول اما لو باع شيئا بطعام جاز حر شمني و رد البيع لو وقع رفعا
للفساد فان لم يمكن رد عينه فالغنيمة خاتية ومرد لحقهم تمة لمقاتل لا لسوقي
وحربي او مرتد اسلم تمة بلا قتال فان قاتلوا شاركوهم ولا مرماة تمذ قتل
قسمة او بيع ولو مات بعد احرازها تمة او بعد الاحراز بدارنا او برئ نضيبه
لتاكد ملكه تا نزخابينه وفيها ادعى رجل سهمه لو قبعة وبرهن وقد قسمت لم تنقض
استحسانا وبعوض يقدر حظه من بيت المال وما في البحر من قياس لو وقف
على الغنيمة رده في النهر وحرناه في الوقف ولهم اي للغانمين لا غير الانتفاع
بها اي ذوا الحرب بعلف وطعام وحطب وسلاح ودوابهم بلا قسمة
اطلق الكل فيتناول الكلب وميتة في الوقاية السلاح بالحاجة وملوحي وقيد الكل
في الظهيرية بعدم تمنى الامام عن اكله فان نهى لم يبح فينبغي تقييد الموت
به وبلا بيع وتحول فلو باع رد تمنه فان قسمت تصدق به لو غنيا فقيرا ومن
وجد ما له بملكه لاهل الحرب كصبي وعبد فهو مشترك فيتوقف بيعه على اجازة
الامير فان هلك والثمن قائم نفع اجازته والا رده للغنيمة بحر وبعد الخروج لنهلا الا
برضاهم ومن اسلم قبل سلمه عصم لنفسه وطفله وكل ما معه فان كانوا
احدا والاخر لنفسه فقط او ودعه معصوما ولو ميا فلورثته وعن ابي حنيفة
كما لو اسلم ثم خرج الينا ثم ظهرنا على الدار فما لقيط تمذ فهو حر وعن
الكبير و زوجته وحملها وعقاره وعبده المقاتل وامته المقاتلة وحملها لا ولده
جزء الام حربي دخل دارنا بغير امان فاخذه احد نا فهو وما معه فيء لكل المسلمين
سوا اخذ قبل الاسلام او بعده وقالا لا يخمس خاصة وفي المحمل روايتان فتنبه
وفيها استاجر ملاحا مدة سفره فغرق البر الملتاجر وسار بعضهم بينما الاداة
شرط في العقد انه للمتاجر فصل في كيفية القسمة العنزل الاخماس